http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1529) السنة السادسة - الثلاثاء (9) حزيران 2009

العراق من بلد الرافدين الى ارض التصحر

بغداد /المدى

اكد وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي بابان للمدى ان العراق وبسبب السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة لمسألة المياه التي قصرت في معالجة الحقوق المائية للبلد وتركت للدول المجاورة الحرية في بناء السدود على نهري دجلة والفرات دون ان تلتفت لحصة العراق منها. وبين بابان في حوار مع المدى سينشر يوم الخميس المقبل ان تلك الدول قامت بتحويل الروافد كما تشاء حتى وصل العراق الى الكارثة التي نعيشها الان ، موضحا بانه لاتوجد دولة في العالم فرطت بحقوقها المائية كما فعل العراق ، مضيفا ان الدبلوماسية المصرية على سبيل المثال نجحت في منع عشر دول افريقية تقع على نهر النيل من تنفيذ مشروع ري واحد على النهر وطيلة خمسين سنة او اكثر استطاعت مصر ان تحافظ على حقوقها المائية ، في حين نشاهد في عراق اليوم نهر دجلة في اسوأ حالاته والفرات مجرد ساقية صغيرة والواقع الزراعي في اسوأ حالاته والحياة ذبلت على ضفاف النهرين وناشد بابان الدولة العراقية للمطالبة بحقوقنا المائية مادام القانون الدولي يساندنا في ذلك من خلال تفعيل العمل بالاتفاقات المبرمة بهذا الشأن ، وعليها ان تسعى بجد لضمان تلك الحقوق. واشار وزير التخطيط ان وزارته ستعقد مؤتمرا في الخامس والعشرين من الشهر الحالي لدراسة التهديدات المائية التي تواجه العراق وسيكون مؤتمرا وطنيا شاملا يحضره الخبراء والمتخصصين بهذا الجانب وندعو كافة وسائل الاعلام لتسليط الضوء على هذا الموضوع لاهميته. ان من غير المعقول ان تتحول بلاد الرافدين الى ارض جرداء وهذا الامر لم يمر به العراق منذ فترة طويلة.هذا وقد طلب العراق من السلطات التركية مجددا يوم الاحد الماضي الايفاء بالوعود المتكررة واطلاق كميات اضافية من المياه وخاصة في نهر الفرات الذي انخفض مستوى المياه فيه كثيرا وهو ما ادى الى تضرر النشاط الزراعي في العراق بشكل كبير.

وقال بيان لوزراة الموارد المائية ان الوزير عبد اللطيف جمال رشيد دعا الحكومة والمسؤولين الاتراك الى الايفاء بوعودهم المتكررة بخصوص اطلاقات المياه في نهر الفرات كون المياه المطلقة الى العراق في الوقت الحاضر باقية على حالها بدون زيادة ولا تكفي للاحتياجات المختلفة.

ويعاني العراق حاليا من شح شديد في مياه نهر الفرات وهو ما اثر بشكل كبير على الزراعة وخصوصا في منطقة حوض الفرات الاوسط التي تشتهر بزراعة الارز اضافة الى شح المياه الصالحة للشرب.

ويقول مسؤولون متخصصون ان العراق يحتاج الى تدفق المياه بمعدل لا يقل عن ٧٠٠ متر مكعب في الثانية لتغطية احتياجاته من مياه الشرب والمياه اللازمة للزراعة. ويبلغ مستوى تدفق المياه حاليا في نهر الفرات ٢٣٠ مترا مكعبا في الثانية. وينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا. ويمر الفرات بسوريا قبل دخوله العراق من جهة الغرب بينما يدخل دجلة مباشرة الى العراق من جهة الشمال. ويصب النهران في شط العرب في جنوب العراق. ويمران قبل الوصول الى المصب بعشرات الاف الهكتارات من الاراضي الزراعية. وتعتمد الزراعة في العراق بشكل رئيسي على مياه هذين النهرين وعدد اخر من الانهر الصغيرة التي تنبع من ايران وتصب في العراق.

هذاوقد كانت لجنة المياه في مجلس النواب العراقي قد طالبت الحكومة العراقية بعدم التصديق على اي اتفاقية تجارية او اقتصادية مع اي من الدول المجاورة للعراق وخاصة الدول المتشاطئة معه ما لم يتم ربط الاتفاق بشرط يضمن حصول العراق على كامل حصصه من المياه من تلك الدولة. ووقع العراق أخيرا على اتفاقية شراكة للتعاون التجاري مع تركيا خلال زيارة الرئيس التركي لبغداد في مارس اذار. لكن هذه الاتفاقية لم تتضمن اي اشارة الى مشكلة نقص المياه التي يعاني منها العراق حاليا بشكل كبير في نهري دجلة والفرات وهو ما أثار حفيظة عدد كبير من اعضاء مجلس النواب العراقي.

وليس لدى العراق حاليا اي اتفاقية ثنائية مع اي من الدول المجاورة التي يشترك معها بمجرى مائي تحكم هذه العلاقة وتضمن حصوله على كميات كافية من المياه من هذه الدول رغم ان جميع الانهار التي تمر بالعراق وتفرعاتها تنبع من اراضي الدول المجاورة.وكانت تركيا قد اعلنت قبل اسابيع انها استجابت لطلب عراقي وقامت بزيادة كميات المياه بواقع ١٣٠ مترا مكعبا في الثانية. لكن اعضاء في مجلس النواب قالوا ان هذه الزيادة لم تستمر الا لايام معدودة.

وقال النائب كريم اليعقوبي ان الزيادة استمرت لخمسة او ستة ايام وعبر نواب ومزارعون عن قلقهم بخصوص امكان ان يتعرض العراق لكارثة مائية وزراعية اذا لم تستجب تركيا باطلاق كميات اضافية من المياه للعراق.وطلب من تركيا ان تكون الزيادة في اطلاقات المياه اكثر من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية.

وتظاهر مزارعون يوم السبت الماضي في مدينة النجف رافعين لافتات تطالب الحكومة بالضغط على دول الجوار من اجل زيادة كميات المياه المرسلة الى العراق.

ووصف النائب اليعقوبي الوضع العراقي بالكارثي وقال البلد يمر حاليا بحالة طوارئ وهو مهدد بكارثة بيئية وانسانية.وفي هذا الشأن قال عضو لجنة الزراعة والمياه والأهوار في البرلمان إن انحسار المياه في نهري دجلة والفرات سيحولِ العراق من أرض السواد إلى أرض اليباب مبيناً أن دول الجوار استخدمت قضية حبس المياه كورقة ضغط، دون أن تتخذ الحكومة العراقية ما يؤمن حق العراق بهذا الشأن.

مضيفا أن انحسار مياه نهري دجلة والفرات ووصول تصاريفهما إلى مستويات متدنية ستكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل الزراعة في البلاد بعد أن بلغ الجفاف مستويات عالية وزادت المساحات الصحراوية في معظم أرجاء العراق.وأوضح أن دول الجوار وفي مقدمتها تركيا وإيران وسوريا تتحمل المسؤولية كاملة إزاء الشحة الكبيرة في المنابع والروافد التي تصب في الأراضي العراقية مبيناً أن كلاً من تركيا وإيران استخدمتا قضية حبس المياه كورقة ضاغطة على الحكومة العراقية التي نظمت اتفاقيات تجارية مع الدولتين من دون الإشارة إلى حق العراق الطبيعي في الحصول على المياه الكافية له. يذكر أن مجلس الوزراء أرسل توصية لمجلس النواب على إثر جلسته الـ١٨ في ٢٦ أيار الماضي، بالمصادقة على اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين العراق وتركيا مع التأكيد على اهتمام الحكومة بالتفاوض والسعي إلى دول الجوار بما في ذلك تركيا، لتنظيم قسمة عادلة في مياه الأنهار الدولية بما في ذلك دجلة والفرات. وحذر النائب البطيخ، من التراجع الخطير في الإنتاج الزراعي لمختلف محاصيل الحبوب ومنها الشلب الذي منعت الدولة زراعته هذا العام في عدد من المحافظات بسبب شح المياه.

وكشف عن أن انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات تسبب في تفاقم مشاكل الثروة الحيوانية بشكل عام ونفوق الثروة السمكية، إضافة إلى التأثير المباشر على تراجع المساحات الزراعية. وتنبع اغلب روافد نهري دجلة والفرات من الأراضي التركية بالنسبة لنهر دجلة والفرات، وهناك روافد أخرى تنبع من الأراضي الإيرانية لتدخل العراق في أكثر من منطقة لكنها توقفت كلها بسبب إجراءات اتخذتها السلطات الإيرانية، في السنوات الأخيرة كما هو الحال في نهر (كلال بدرة) بمحافظة واسط.

يذكر أن الأمم المتحدة، تعتبر المياه الجارية من حق الدول المتشاطئة التي تمر بها هذه المياه.

وفي اطار متصل حذّر مستثمرون في قطاع الثروة السمكية من التأثيرات السلبية لشح المياه في العراق، على مستوى إنتاجية أحواض تربية الأسماك، والتي يزيد عددها على ٢٠ ألفاً قرب بغداد والمحافظات الوسطى. وأكدوا مخاوفهم من استمرار تحكم دول الجوار في مياه نهري دجلة والفرات والذي يبدو مرتبطاً بقرارات سياسية.

ولفت مستثمر في تصريح اعلامي إلى أن مسألة تحكم دول الجوار في مياه نهري دجلة والفرات تثير قلق المستثمرين، الذين يناشدون المسؤولين وضع حلول عملية تنقذ آلاف حقول التربية من كارثة محققة. ولفت إلى إجماع المهتمين بالقطاع الزراعي والحيواني على أن انخفاض منسوب مياه نهري دجلة والفرات، الذي حرم مساحات زراعية واسعة من الاستثمار والإنتاج وأدى إلى تلاشي دعم السوق المحلية بأنواع المحاصيل الزراعية الضرورية، ساهم في شكل كبير ايضاً في تردي إنتاجية قطاع الثروة السمكية المنتجة لآلاف الأطنان من الأسماك سنوياً.

ونبّه مستثمرون آخرون في القطاع إلى كارثة كبيرة يمكن أن يتعرض لها مربو الأسماك بسبب استمرار انخفاض منسوب المياه، واعتماد بعضهم على المياه المبتذلة لسد حاجة حقولهم من المياه.

واشتكى مستثمر آخر من معاناته، موضحاً أنه استثمر أموالاً ضخمة على مدى ٤٠ سنة في تربية الأسماك، التي تعتبر مصدر رزق آلاف العراقيين، لكن تنتابه المخاوف من تراجع الجدوى الاقتصادية من عمله في القطاع، نتيجة نقص المياه. يذكر أن العراق الذي يحتاج إلى نحو ٥٠ بليون متر مكعب من مياه الشرب والزراعة والاستهلاك الصحي والصناعي سنوياً، دعا باستمرار الى تقسيم عادل بينه وبين ثلاث دول هي تركيا وسورية وإيران تشاركه في مياه الأنهار. وقدّر العجز في المياه المشتركة الداخلة بـ ٣٣ بليون متر مكعب في ٢٠١٥. ولا تتوافق طاقات تخزين كميات المياه المتدنية في العراق مع طاقات التخزين العالية البالغة ١٤٨ بليون متر مكعب.

بعد إذنٍ من الحكومة العراقية

تحديد حرية حركة القوات الامريكية بعد ٣٠ حزيران

بغداد / المدى

في الوقت الذي بدأ فيه العد التنازلي لأنسحاب القوات الأميركية من جميع المحافظات نهاية الشهر الجاري وفقا لأتفاقية سحب القوات الاميركية، والتأكيدات على إستعداد قوات الامن العراقية لتولي الملفات الأمنية في هذه المدن، قال الناطق بأسم خطة فرض القانون في بغداد اللواء قاسم عطا ان القوات الأميركية انسحبت من أكثر من ٨٠ بالمئة من قواعدها العسكرية داخل المدن، ولفت الى ان بعضاً من تلك القوات سيبقى لتقديم المشورة الفنية والخدمات.

وأكد عطا جاهزية القوات العراقية لتسلم الملف الأمني من القوات الأميركية في موعده المحدد نهاية الشهر الحالي، مشيرا في هذا الصدد الى ان القوات العراقية تسلمت حتى الان ما نسبته ٨٠ بالمائة من المواقع التي كانت تشغلها القوات المتعددة الجنسية في بغداد.

وفي اطار متصل أكد وزير الداخلية جواد البولاني جاهزية القوات العراقية لملء الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية نهاية الشهر الجاري.

وأوضح البولاني أن لجنة عمليات مشتركة لإدارة الملف الأمني شكلت، وهي تحت مسؤولية وزارة الداخلية، بالإضافة إلى مناطق مشتركة مع وزارة الدفاع .

وفي هذا الشأن اعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ ان رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي ترأس إجتماعاً هاماً للقيادات العسكرية لبحث الخطوات المتخذة لانسحاب القوات القتالية الأمريكية خارج المدن العراقية.

وقال في بيان صادر عن مكتبه ان الاجتماع ناقش الخطوات التي سيتم إتخاذها من أجل إنسحاب القوات القتالية الأمريكية خارج المدن العراقية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ من معسكرات وجودها في القاطع الشمالي والغربي وبغداد والقاطع الجنوبي الى معسكرات محددة ومُتفق عليها بين الحكومة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية حسب إتفاقية سحب القوات الموقعة بين البلدين.

واضاف انه تم ايضا بحث تحديد حرية حركة القوات الامريكية بعد ٣٠حزيران بطلبٍ وإذنٍ من الحكومة العراقية حيث ستتولى القوات الامنية العراقية كامل المسؤولية الامنية والعملياتية داخل المدن.

هذا وتسلمت القوات العراقية من القوات الامريكية الاحد الماضي موقعين عسكريين في منطقة عامرية الفلوجة جنوبي الفلوجة.وقال الرائد ياسين محمد معاون مدير شرطة عامرية الفلوجة ان وحدات من الجيش العراقي والشرطة شغلت المواقع التي انسحبت منها القوات الاميركية .مضيفا ان القوات العراقية باشرت مهام عملها في هذين الموقعين لحظة تسلمها لهما . هذا وستتولى قوات الشرطة التي يبلغ عددها ٥٠٠ الف عنصر المسؤوليات الامنية في المدن والاقضية والنواحي في البلاد بعد انسحاب القوات الاميركية منها نهاية حزيران الجاري، واوضح المتحدث باسم الوزارة اللواء الركن عبد الكريم خلف ان قوات الشرطة ستتولى المسؤولية الكاملة في سبع محافظات كبيرة فيما ستتولى المسؤولية ذاتها بمشاركة قوات الجيش في ثمان محافظات اخرى.

وتتوزع المحافظات السبع التي تشهد استقرارا امنيا، في مناطق وسط وجنوب العراق.

وستكون المسؤولية الامنية مشتركة بين قوات الشرطة والجيش في محافظات بغداد والانبار وديالى

وقال خلف: في بغداد مثلا ستتولى قواتنا المسؤولية في ٧٠٪ منها فيما ستتولى قوات الجيش في المناطق الباقية. واوضح ان قواتنا ستقوم بملء الفراغ الذي ستتركه القوات الاميركية عند رحيلها وفقا للاتفاقية الامنية.

واشار المتحدث الى انه سيتم نشر تسع فرق بينها اربع من الشرطة الوطنية منها قوات المغاوير، وخمس فرق تابعة لقوات الحدود. واعرب خلف عن امله في ان يتمكن العراق منتصف العام المقبل من فرض سيطرة كاملة على الحدود مع ايران التي يبلغ طولها ١٢٠٠ كلم.

وفي خطوة غير مسبوقة اعتقلت قوات أمن عراقية خمسة أميركيين في بغداد متهمين بقتل متعاقد أميركي الشهر الماضي داخل المنطقة الخضراء. وأشار تقرير لصحفية واشنطن بوست إلى أن المتهمين سيمثلون أمام القضاء العراقي، تطبيقا لبنود الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن.

وأكد متحدث باسم السفارة الأميركية في بغداد جيمس فينيل اعتقال المتهمين يوم الأربعاء الماضي، مشيرا إلى أن مسؤولين أميركيين قاموا بزيارة المعتقلين للتأكد من أنهم يتمتعون بحقوقهم التي ينص عليها القانون العراقي.

ولم يتلق المعتقلون الخمسة لائحة الاتهامات الموجهة لهم حتى الآن.

وذكر تقرير صحفي أن الاعتقال جاء على خلفية العثور على جثة جيم كيترمان من ولاية هيوستن، يوم الـ ٢٢ من الشهر الماضي، داخل المنطقة الخضراء، مطعونا بأداة حادة وموثوق اليدين ومعصوب العينين. وذكر مسؤول أميركي أن المعتقلين هم زملاء القتيل، وأن أسباب الجريمة يبدو أنها مرتبطة بخلاف شخصي.

وتنص الاتفاقية الأمنية بين البلدين على أن يكون للولايات المتحدة الحق الرئيسي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قواتها المسلحة وموظفي السفارة والمؤسسات الحكومية الأخرى، بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها.

ويكون للعراق الحق الرئيسي لممارسة الولاية القضائية على أفراد القوات والعنصر المدني، وذلك بشأن الجنايات، والتي يتم ارتكابها خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها، خارج حالة الواجب. ويكون للعراق الحق الرئيسي بممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم.

ويتفق الطرفان على تقديم المساعدة لبعضهما البعض، بناء على طلب أحدهما، وفي إجراء التحقيق في الأحداث وجمع الأدلة وتبادلها لتأمين حسن سير العدالة.

ويسلم أفراد القوات والعنصر المدني، فور إلقاء القبض عليهم أو توقيفهم من قبل السلطات العراقية، إلى سلطات قوات الولايات المتحدة، عندما يمارس العراق ولايته القضائية، على أن تتولى سلطات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز عضو القوات أو العنصر المدني المتهم، وتقوم سلطات الولايات المتحدة بجلب هذا الشخص المتهم إلى السلطات العراقية لأغراض التحقيق والمحاكمة. ويجوز لسلطات أي من الطرفين الطلب من سلطات الطرف الآخر أن يتخلى عن حقه الرئيسي في الولاية القضائية في حالة معينة.

وتوافق حكومة العراق على ممارسة الولاية القضائية طبقا للاتفاق، فقط بعد إقرارها وإخطارها الولايات المتحدة تحريريا، خلال ٢١ يوما من اكتشاف الجريمة التي يزعم أنها وقعت، للأهمية الخاصة لممارسة تلك الولاية القضائية، بحسب نص الاتفاقية.

الاطفال مادة أولية يستخدمها الإرهاب

بغداد / وكالات

تشير معلومات رسمية امريكية عن الاستخدام المتزايد لأطفال في اعتداءات ارهابية وانتحارية، فقد أعلنَت القوات متعددة الجنسيات في العراق أن خمسةً على الأقل من المشتَبه فيهم ممّن تُراوحُ أعمارُهم بين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة شاركوا خلال الأسابيع الأخيرة في مثل هذه العمليات التي نُفّذت في شمال البلاد.

وتؤكد هذه المعلومات التي أصدرتها القوات متعددة الجنسيات بحسب (سوا) الى استخدام متزايد لأطفال في اعتداءات مسلّحة وانتحارية. بيان لقوات التحالف تضمّن تفصيلات وافيةً عن عدد من الاعتداءات التي شنّها أطفال أو مراهقون على دوريات أميركية- عراقية مشتركة في كركوك وأسفرت عن استشهاد وإصابة عناصر من الشرطة ومدنيين أبرياء.وكانت بيانات سابقة للجيش الأميركي، إضافةً إلى تصريحات مسؤولين أمنيين عراقيين، أشارت إلى قيام تنظيم القاعدة وجماعات مسلّحة أخرى بتجنيد أطفال لتنفيذ اعتداءات إرهابية، فضلاً عن استخدام نساء في هجمات انتحارية. البيانُ أفاد بأن أحد الصبية المراهقين شوهد وهو يقوم برمي قنبلة يدوية على دورية مشتركة للشرطة العراقية والجيش الأميركي يوم الخميس الماضي في الحويجة غرب كركوك، مضيفاً أن القنبلة لم تنفجر ولكن المشتبه فيه هرب إلى عدد من الأسواق.وأضاف البيان أن فتىً آخر في الخامسة عشرة من عمره اعتُقل قبل هذا الحادث بيوم واحد، بعد قيامه برمي قنبلة يدوية على فريق مشترك من الشرطة العراقية والجنود الأميركيين في الحويجة. وفي حادث آخر بتاريخ الثاني عشر من أيار، قام فتى قُدّرعمرُه بأربعة عشر عاما بقيادة مركبة استُخدمت في تنفيذ هجوم انتحاري في كركوك أدى إلى استشهاد خمسة مَن رجال الشرطة وإصابة خمسة آخرين إضافةً إلى إصابة أحد عشر من المدنيين المارّة. وفي الشهر الماضي، اعتقل جنود من الفرقة ١٢ من الجيش العراقي في كركوك أربعة أعضاء في مجموعة عُرفت بقيامها بتجنيد الأطفال. ونقل البيان عن أحدً العسكريين الأميركيين قوله إن المجاميع الإرهابية تجنّد الأطفال لأنهم لا يجذبون الانتباه وان الجنود لا يرغبون في إيذائهم. ووردت أنباء عن حالة أخرى في ٢٦ أيار في بالموصل تفيد بأن جنودا عراقيين اعتقلوا ستة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٥و ١٨ عاما اشتُبه في أنهم كانوا يتلقون تدريباً على يد سعودي عضو في القاعدة من أجل تنفيذ عمليات انتحارية. وإشار الجيش الأميركي إلى زيادة في استخدام المسلحين للمراهقين في شن هجمات انتحارية وأخرى بالقنابل اليدوية ضد القوات الأميركية والعراقية في الآونة الأخيرة. ويدأب الجيش الأميركي على التأكيد أن تنظيم القاعدة في العراق وسواه من المجموعات المسلحة يجندون الأطفال والنساء بسبب تراجع قابليتهم على اختراق التحصينات الأمنية في ظل تنامي قدرات الأجهزة الأمنية. يذكر أن الأمم المتحدة تعرب بين الحين والآخرعن قلقها البالغ إزاء الاستخدام المتزايد للأطفال في مناطق النزاعات والحروب حول العالم. وفي تقرير رفعَه أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن الدولي حول (الأطفال والنزاع المسلّح) بتاريخ السادس والعشرين من نيسان ٢٠٠٩، عن التطورات التي تغطي الفترة بين أيلول ٢٠٠٧ وكانون الأول ٢٠٠٨، جاء في الفقرة ٥٩ المتعلقة بـ(التطورات في العراق) أنه يُشتبه أن تنظيم القاعدة يدرّب في الوقت الحاضر أطفالا ليصبحوا مقاتلين أو متمردين، وذلك بعدما عثر جنود أميركيون أثناء دهمهم مخبأً في خان بني سعيد، شمال شرق بغداد، في شباط ٢٠٠٨، على شريط فيديو يحتوي على تسجيل لدورات تدريبية من هذا النوع. وأشارت الفقرة ٦٠ إلى ان ثمة مخاوف خاصة من أن تكون جماعات مسلحة من غير الدول تستعين، على ما يبدو، بأطفال لإسناد العمليات مثل نقل العبوات الناسفة وتنبيه العناصر المسلحة الأخرى وتنفيذ عمليات انتحارية. وفي اطار متصل طلب طفل عراقي اللجوء في هولندا بعد ارتدائه الحزام الناسف في العراق وكاد ينسف نفسه بين الجموع املا في ان يتسامى طائرا أبيض في الجنة، لكنه اغتصب عشرات المرات على يد مسؤول معسكر تدريب طيور القاعدة، وأثبتت الفحوصات الهولندية الطبية صحة ذلك بحسب قول والدته، بل دلت النتائج أن الاغتصاب ترك اثارا مادية خطيرة في جهازه التناسلي، وانعكاسات نفسية لايمحوها الزمن على شخصيته.

ولطالما جُنّد أطفال في الحروب وأعمال القتل بعد غسيل دماغ ودروس أقناع حتى غدا الامر في العراق مثلا، عملا متكررا يدل على قدرة الجماعات المسلحة على استقطاب منتحرين من نساء وفتيان ومعوقين ومجانين. ولعل ماكشفه ابو فلاح العبيدي وهو قيادي قاعدي سابق لوسائل الاعلام عن أسرار تجنيد الصبية مايبعث على القلق من مصير عشرات الاطفال استغلت الجماعات المسلحة جهلهم وفقرهم ليكونوا مشروعا انتحاريا قابلا للانفجار في أي لحظة. فقد قال العبيدي ان المسؤول عن معسكر تدريب طيور الجنة المدعو ابو جابر كان مهووسا باغتصاب الصبية.وكان برنامج اعدادهم بتعويدهم الادمان على تناول مواد مخدرة قبل الانتحار.